ولئن هو من بعد جاءك العلم إنك إذا لمن الظالمين

الحمد لله على أن رسالة نافعة بل علامة رائعة جاء في تحقيق قضية عجيبة ومعالجة دقيقة غريبة

اسمها

الحبل المتين

في

عيد الأضحى

وفضل الحج والتحسينات المحمودة فيه وفضل ما يتعلق به

وفي بيان ما ورد في الأضحية من الأحكام والسنن

وفي قول ابن عباس رضي الله عنهما من كان له سعة ولم يضح فلا يقربن مصلانا

ومعها رسالة المولود عند القضاء

انطبعت بأمر تاجر الكتب الحكيم ممتاز الحق الكتبوي الفرنجي محلي سلمه الله العلي

في مطبع كارخانه اقبال في محله پتالي

بسم الله الرحمن الرحيم

ما قولكم يغفر الله لكم في ان اسناد علم الغيب الى رسول الله صلى الله عليه وسلم هل يجوز بوجه ما ام لا بينوا بالبرهان توجروا عند الله المنان

اقول حامدا ومصليا وبالله التوفيق وبيده ازمة التحقيق لا ريب في ان الله عز وجل قد اظهر حبيبه محمدا رسول الله صلى الله عليه وسلم على كثير من غيوبه على ما دلت عليه الايات القرانية ونطقت به الاحاديث القوية كما قال العلامة ابن حجر المكي رح في المنح المكية في شرح الهمزية وحاصل شيء من ذلك مما يدلك على كثرة ما اخبر به صلى الله عليه وسلم من الغيوب ما في القران منها ما لا يحيط به حد وخبر الطبراني ان الله قد رفع لي الدنيا فانا انظر اليها والى ما هو كائن فيها الى يوم القيامة كما انظر الى كفي هذا وخبر ابي داود قام فينا رسول الله صلى الله عليه وسلم مقاما فما ترك شيئا الى قيام الساعة الا حدثنا وفي الحديث الصحيح فعلمت علم الاولين والاخرين وصح انه صلى الله عليه وسلم اخبر بموت النجاشي يوم موته بالحبشة وصلى عليه باصحابه وانه وابو بكر وعثمان وعمر صعدوا احدا فتحرك فضربه برجله وقال له اثبت فانما عليك نبي وصديق وشهيد فاستشهد وان ملك كسرى وقيصر ينقطع بعده من العراق والشام فكان كذلك في زمن عمر وانه قال لسراقة كيف بك اذا لبست سوارا كسرى فالبسهما عمر له لما زال ملك كسرى في زمنه تحقيقا لذلك واخ

العباس بيد ربما تركه بمكة من المال عند زوجته ولم يطلع عليها احد غيرهما واخذ كتاب خاط
الى اهل مكة وبموضع ناقته حين ضلت وتعلقت بخطامها في الشجرة وبان قريشا بعد الاحزاب
لا يغزونه وبا ستشهاد امراء الجيش الذي ارسله لموتة بلد بارض الشام يوم قتلهم زيد
فجعفر بن ابي طالب فعبد الله بن رواحة رضي الله تعالى عنهم وبان بنته فاطمة رضي الله تعالى
عنها اول اهله لحوقا به فعاشت بعده ثمانية اشهر او ستة وبان اشقى الاولين والاخرين قاتل علي
كرم الله تعالى وجهه وضربه في نافوخه فيبتل من دمها لحيته فضرب الشقي ابن ملجم ضربته كذلك
فمات رضي الله تعالى عنه منها وبان معاوية رضي الله تعالى عنه يلي امامته وبانه لم يغلب
رواهما ابن عساكر ومن ثم قال علي كرم الله وجهه يوم صفين لو ذكرت هذا الحديث ما قاتلته وبان عثمان
رضي الله تعالى عنه يقتل مظلوما وزيادة وانت تقرع القرآن فتقع قطرة من دمك على فسيكفيكهم
الله وهو السميع العليم موضوعة ويوقعة الحرة من عسكر يزيد عامله الله بعد له بالمدينة فاستبيحت
نفوس اهلها وابضاعهم واموالهم وقتل سبعمائة يحفظون القرآن منهم ثلثمائة صحابي وافتض فيها
الف عذراء ويوقعة الجمل وصفين وقتال عايشة والزبير رضي الله تعالى عنهم ولذلك قال علي للزبير
لما نزل يوم ئذ انشدك الله هل سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لتقاتلنه وانت له ظالم
فانصرف الزبير وقال بلى ولكن نسيت ويقوله في الحسن كرم الله وجهه ان ابني هذا سيد
وسيصلح الله به بين فئتين عظيمتين من المسلمين فكان كذلك فانه بويع بعد ابيه فمكث
خليفة ستة اشهر ثم سار لمعاوية باربعين الفا فلما تراءى الجمعان علم كثرة الفريقين وانه
لا يغلب احدهما حتى يقتل الفريق الآخر فرق على المسلمين ورحمهم وفرض الملك في جنب
ذلك ابتغاء لوجه الله تعالى كما جاء عنه كرم الله وجهه ثم ارسل لمعاوية يشترط عليه شروطا
وينزل له عن الخلافة فارسل اليه قرطاسا ابيض وقال اشترط ما شئت فاشترط ونزل له
عن الملك فصار معاوية من يومئذ خليفة حقيقة ويقتل الحسين كرم الله وجهه بالطف
واخرج بيده كتربة وقال فيها مضجعه وصح خبر استاذن ملك القطر به ان يزور النبي صلى الله
عليه وسلم فاذن له وكان في يوم ام سلمة فامرها صلى الله عليه وسلم ان تحفظ الباب
فجاء الحسين فاقتحم فقبله صلى الله عليه وسلم فقال له اتحبه قال نعم قال ان امتك

ستقتله وان شئت اريتك المكان الذى يقتل فيه فاراه فجاء بسهلة بالكسر رمل خشن
او تراب احمر فاخذته ام سلمة فجعلته فى ثوبها قال الراوى كنا نقول انها كربلا وفى رواية انه
قال لها اذا صار دما فاعلمى انه قتل واخبر ابن عمر انه سيقتل بما راى جبريل معه فى صورة
رجل واخبر ام عبد الله بن عباس رضى الله تعالى عنهما بانها ستلده وانه ابو الخلفاء وبان
منهم السفاح والمهدى واخبر بان الترك ستغلب على العرب حتى تلحقها بمنابت الشيح
والقيصوم وبقوله يوشك الناس يضربون اكباد الابل فلا يجدون عالما اعلم من عالم المدينة
قال ابن عيينة وغيره هو مالك بن انس رضى الله عنه ومن ثم كان الناس يزدحمون على بابه لاخذ
العلم حتى يقتتلون وممن روى عنه من الاكابر الزهرى والسفيانان والشافعى والاوزاعى امام
اهل الشام والليث امام اهل مصر وابو حنيفة وصاحباه ومحمد وذو النون المصرى والفضيل
وابن المبارك وابن ادهم رحمهم الله تعالى وبعالم قريش وانه يملأ طباق الارض علما قال احمد وغيره
نراه الشافعى لانه لم ينشر فى طباق الارض لقرشى صحابى او غيره ما انتشر للشافعى اى والذى
انتشر لعلى وابن عباس ونحوهما مسائل قليلة جدا كما يعلم ذلك من سبر كلا منهما واطلع عليه
وزعم الصغانى ان الحديث موضوع تهور منه وانما فيه نوع ضعف وذكر واله شواهد تجبره
وقد جمع الحافظ العسقلانى طرقه فى كتاب مستقل واخبر بالخوارج الذين خرجوا على
على كرم الله وجهه وان فيهم رجلا اسود احد عضديه مثل ثدى المرأة فقاتلهم على فاخرج
ذلك الرجل حتى اراه الناس بالوصف الذى وصفه صلى الله عليه وسلم واخبر بالرافضة
وانهم يرفضون الاسلام والقدرية والمرجية وبان امته ستفترق على ثلاث وسبعين فرقة
وبانها كلها فى النار الا الفرقة التى على ما كان عليه هو واصحابه وهم الطائفة الذين اخبر
عنهم بانهم لا يزالون على الحق لا يضرهم من خالفهم الى قيام الساعة اى قربه بقليل فيما مر ان
الساعة الكثيرة جدا فوقع كثير منها وينتظر وقوع الباقى ومما وقع منها النار التى قال عنها صلى
الله عليه وسلم كما رواه الشيخان لا تقوم الساعة حتى تخرج نار من ارض الحجاز تضئ بها اعناق
الابل ببصرى فخرجت نار عظيمة على نحو مرحلة من المدينة المشرفة وتقدمتها زلزلة عظيمة
بعد عشاء الاربعاء ثالث جمادى الاخرة سنة اربع وخمسين وستمائة ولم تزل تشتد وتغلى

ع رواية ابن حنيفة عن مالك ما نبه على غلطه لان الاستاذ اعلم وهو مولاه ابن الكسنا فجعل عبد الله

كغليان البحر الى ان ارتجت منها الارض ومن عليها حتى ايقن اهل المدينة بالهلاك وكثرت الزلازل
حتى وقع منها في يوم واحد ثمانية عشر زلزلة لكن ببركته صلى الله عليه وسلم كان يخف المدينة الشريفة
نسيم بارد ورأيت مكة وجبال بصرى وانطفت ليلة الاسراء سابع عشرى رجب وقد
اوسع المورخون في اخبارها بما يطول استقصائه واذا تاملت ما اطلعه ربه تعالى عليه
من الغيوب لاسيما ما يتعلق بامر الصحيفة علمت ان ذلك من تمام عناية الله به وانه لا يضيع
قط انتهى ولكن مع ذلك لا يجوز اسناد علم الغيب اليه صلى الله عليه وسلم اصلا لا حقيقة ولا
مجازا انقرير الاول ان الله سبحانه لما خص علم الغيب بذاته العلية مظهرا لاختصاصه بقوله
قل لا يعلم من في السموات والارض الغيب الا الله وغيره من الاخبار القطعية ولم يوجد شيء
في غيره سبحانه اصلا لا في الايات القرانية ولا في الاحاديث النبوية ولا في اثار الصحابة المرضية
علم اجمالا انه حقيقة شرعية فيما يخص به تعالى وصار امر حقيقيته اظهر من الشمس واعلى من
السماء العلى حتى تبادر هو منه تبادرا بلغ حد التواتر بحيث احاط الاكثر ممن كمل وقصر فاذا
اختص به تعالى معناه الذي هو فيه حقيقة شرعية لم يجز حقيقة استعماله ولو في ضمن صيغه
الاشتقاقية في غير حضرته القدسية والا لزم الشرك صريحا والظلم قبيحا توضيح الكلام بحيث
يتجلى به المقام على وجه خصني به ربي بفضله وكرمه ان الله تبارك وتعالى اراد بعلم الغيب
علوما لا يكون حاضرا عنده موصوفه اصلا لا حضورا اصليا ولا مثاليا ولا خارجيا ولا ذهنيا
وبالجملة ان من المعلوم ما هو غائب وليس بحاضر عند عالمه بنحو من الانحاء المذكورة فعلمه لذلك
العالم علم الغيب له وهذا هو مراد الله تعالى به والدليل عليه ان الغيب لتعلق العلم به من
حيث انكشافه انما هو معلوم ولا شك ان الغيب مقابل الحاضر وان العلم يدل على العالم
وان الغيب مفهوم اضافي يحتاج في تحصله الى الغير وليس الغير هنا الا العالم الذي
هو مدلول علم الغيب وان الغائب بنحو دون نحو اخر يتاتى علمه لغير الله تعالى ايضا فلا
يستقيم على ارادة هذا النحو من الغيب حصر علم الغيب في الله تعالى فوجب ارادة الغيب
المطلق الذي هو سلب الحاضر المطلق وهو انما يتصور بانعدام انحاء الحضور كلها فقد تبين
بهذه المقدمات ان علم الغيب انما هو علم تعلق بمعلوم لا يكون حضوره بنحو من الانحاء

شروع في اثبات الجزء الاول للدعوى

بيان صحة تعلق علم الغيب

الدليل على بطلان الجزء

عند موصوف ذلك العلم وهو المطلوب وبهذا التقرير ظهرت لك ثلثة امور **الاول** ان المقدمات المذكورة فيه تحصيل الغيب فى فرده الكامل اعنى الغيب المطلق بالنظر الى عالمه وتقرر لامه على العهد الخارجى كيف ولو كانت اللام استغراقية لبطلت خصوصية الغيب فى الحصر وتصور الحصر نظرا الى الاستغراق فى الشهادة ايضا **والثانى** ان مفهوم عالم الغيب كلى فى نفسه وانما ينحصر فى فرد واحد اعنى الله تعالى بدليل خارجى نقلى او عقلى كما ان حال واجب الوجود كذلك **والثالث** ان تفسير الغيب بما غاب عنا او عن العباد ونحو ذلك مما تلوناه المقدمات المذكورة كما صدر عن الزرقانى فى شرح المواهب اللدنية وابن حجر المكى فى المنح المكية فى شرح الهمزية والبيضاوى فى تفسيره وغيرهم من الاعلام سفسطة محضة ومغلطة عظيمة نشأت من تقليل التدبر وعدم تدقيق النظر وذلك بوجوه منها ان هذا التفسير شئ لا دليل عليه بل ما تجه المقدمات المذكورة ومنها ان هذا التفسير مبنى على حضور المعلومات عند الله تعالى وعدم غيبتها عنه تعالى اصلا كما يظهر من المنح المكية لابن حجر المكى حيث قال فيها تحت قول الناظم من عالم الغيب مصدر وصف به للمبالغة بمعنى اسم الفاعل اى الغائب وهو ما لم يشاهد لكن بالنسبة الينا واما بالنسبة اليه تعالى فالكل من عالم الشهادة انتهى فاما ان يراد حضورها وعدم غيبتها بالنسبة الى ذواتها او بالنسبة الى علمها والاول مفقود فى الممكنات قبل وجودها والثانى وصف العلم حقيقة ولذاتها مجازا وغيب علم الغيب وصف للمعلوم حقيقة فلا ينافى غيبة المعلوم بذاته حضور علمه اصلا حتى يحتاج الى التفسير المذكور ومنها ان الحكم الثبوتى او السلبى اذا تعلق بشئ بالنظر الى وصف يكون الوصف علة لذلك الحكم فوصف الغيب فى اية الحصر المذكورة يكون علة لسلب علمه عن المخلوق وثبوته للخالق تعالى فاذا حصل الغيب بما هو غائب عن المخلوق وحاضر عند الخالق تعالى كما يقتضيه تفسير هولاء الاعلام كانت الغيبة عن المخلوق علة للسلب والحضور عند الخالق تعالى علة للثبوت فعلية تما اما ان تكون باطلاقهما او بتقييدهما على الاول يبطل الحصر فان مطلق الحضور والغيبة يتصور بالنسبة الى بعض المخلوق وما سواه ايضا وعلى الثانى يتطرق معاذ الله عدم الافادة

الفائدة الاولى الفائدة الثانية الفائدة الثالثة

الى كلام الله تعالى ضرورة انه ما من وصف كلى الا بملاحظة تقييده بموصوف ما فى تحصر
فيه فهذا الحصر لا يصلح لان يتعلق به الجهل او التردد او الانكار ولا المحصور لان يتوهم
فيه ان احدا يدعى اتصاف نفسه به حتى يفيد الاخبار به ثم الظاهر ان حصر وصف فى
شخص بتقييده به لا ينافى وجود مطلقة فى شخص اخر فمثل هذا الحصر لا يبطل تحقق
مطلق علم الغيب المتحصل بلا اعتبار هذا الشق الثانى فى غيره تعالى فاية الحصر لا تفيد
حصر ما يصلح بذاته ان يكون غيره تعالى شريكا فيه كالوجود الواجب فانه بذاته لا يابى
الشركة فيه بخلاف وجود الله تعالى الواجب له وبالجملة الحصر المستفاد من الاية بين
جلى لا يتطرق اليه احتمال عدمه والذى يتطرق اليه الاحتمال فحصره لا يستفاد من الاية
وبعد اللتيا والتى ظهر لك ان الحق مستقر على تفسيرنا السابق فعليك به بالتوجه
الفائق لان الحق بالحق لا بالرجال وان معرفة الحق بالرجال ليس من دأب اهل الكمال
واذ قد تحقق ان المراد بالغيب فرده الكامل الخالص عن شوب الحضور لكن لا مطلقا
بل بالنسبة الى عالمه وان علمه هو المراد بعلم الغيب فاقول هذا المفهوم الكلى
مما يقتضيه الوجوب الذاتى ويابا ه الامكان وذلك لان الامكان يصير الممكن
محتاجا فى ذاته وصفاته الى واجب الوجود بالذات فعلية الامكان للاحتياج من
كل وجه يجعل الممكن مختفيا عن الظهور ومستترا تحت الستر فما لم يرتفع
عنه حجاب اختفاء شئ وستر استتاره لم يظهر ذلك الشئ ولم ينكشف عنده ابدا
فلاجل ذلك ما من ممكن صالح لانكشاف شئ عنده الا وحالة الانكشاف تلقى صورته
فى الذهن او تنكشف نفسه برفع الحجاب فى الخارج حتى ان الانبياء والاولياء على نبينا وعليهم الصلوة
والسلام مع غاية صفائهم وتقربهم من الله عز وجل لم يخرجوا عن هذا الاصل اصلا
وانما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم انى لا اعلم الا ما علمنى ربى على ما ذكره
ابن حجر المكى فى المنح المكية فكل منكشف لا ينكشف عند ممكن الا باحضاره عنده
اما بواسطة صورته او بنفسه فما دام غائبا غير حاضر عنده اصلا لا يمكن انكشافه
عنده ابدا وان هو الا بالامكان المقتضى للاحتجاب وهذا بخلاف الوجوب الذاتى

فان مقتضاه فعلية الذات والصفات الكمالية بالذات من غير افتقار الى امر اخر فالواجب بالذات
لا يتوقف علمه على وجود المعلوم عنده فهو يعلم الاشياء كلها سواء كانت غائبة غير موجودة
عنده او حاضرة موجودة عنده وبالجملة فعلية علم الواجب بالذات لا تحتاج الى فعلية المعلوم
عنده بل فعلية المعلوم عنده قد يحتاج الى علمه بخلاف الممكن فان فعلية معلومه
لا تحتاج الى فعلية علمه اصلا بل فعلية علمه تحتاج الى فعلية المعلوم عنده سواء كان العلم
صورة علمية او حالة ادراكية او اضافة اذ الحالة مشروط وجودها بالصورة والاضافة فلا يمكن
تحققها بدون المضاف اليه فالممكن بسبب امكانه لا يعلم ما هو غائب عنده اصلا
والواجب بسبب وجوبه الذاتي يعلمه جدا ولما كان الواجب بالذات منحصرا في الله
سبحانه لا يكون احد عالما للغيب الا هو فالله تعالى يعلم الاشياء قبل ايجادها علما ازليا
تفصيليا كما يعلمها حالة وجودها كذلك اذ علمه تعالى لا يتغير في حال اصلا فعلمه الازلي
كما يكون منشأ لانكشافها حالة عدمها وغيبتها كذلك يكون منشأ لانكشافها حالة
وجودها وشهودها فهو الله تعالى عالم الغيب والشهادة بعلمه الازلي ولعلمه الازلي
نسبتان نسبة الى الغيب ونسبة الى الشهادة وهو بالنسبة الاولى علم الغيب وبالنسبة
الثانية علم الشهادة فعلمه الازلي واحد بالذات مختلف بالاعتبار فما كان من علمه
تعالى علما بغيب حين غيبته يصير هو بعينه علما بالشهادة حين خروجه الى الشهود
ويبقى علمه تعالى متعلقا بغيوبه الباقية التي هي غير متناهية وغير خارجة الى الشهود هذا
اذا لم يكن علمه تعالى علما بذاته وصفاته الكمالية واما اذا كان فهو لا يكون الا بالشهادة
ويستحيل تغيره بالذات من حيث المنتسب اليه ايضا فاذن ظهر ان الله تعالى عالم الغيب
والشهادة ازلا وابدا وانه لا ينفك عنه علمه بهذين قط وان الممكن غير صالح لاتصافه
بعلم الغيب وبما حققنا ان علم الغيب اختص بالله سبحانه بوجوبه الذاتي وان الممكن
بامكانه يا باه اتضح لك بالبرهان قوله تعالى قل لا يعلم من في السموات والارض الغيب
الا الله وقوله تعالى ولو كنت اعلم الغيب لاستكثرت من الخير وما مسني السوء اما اتضاح الاول
فظاهر بما قررنا واما اتضاح الثاني فلان علم الغيب لما كان مقتضى الوجوب الذاتي

تقريح اتضاح كون علم الغيب مختصا بالله تعالى

وغير متحقق بدونه لدل قوله ولو كنت اعلم الغيب لاقتضاء على كنت واجبا بالذات ولا مرية
في لزوم الجزاء حينئذٍ فان علم الغيب لما استلزم الوجوب الذاتي لكان ذلك العلم علما بالغيوب
وهو يوجب استكثار الخير ونفي مس سوء من المساوي ولو حمل لام الغيب على الاستغراق لافاد
رفع الايجاب الكلي لا السلب الكلي والمقصود انما هو هذا دون ذاك وايضا بما قررنا لك من معنى
الغيب واختصاص علمه بالله سبحانه اتضح قوله تعالى وما تدري نفس ماذا تكسب غدا وما تدري نفس
باي ارض تموت وذلك لان خصوصية الكسب الاستقبالي والموت بقطعة ارضية غير حاضرة بعينها
غيب بالمعنى المذكور فما دامت غائبة لا يعلمها احد الا الله تعالى واما بعد حضورها بصورة مثالية او ذهنية فعلمها
قبل وجودها بنفسها كل من حضرت عنده فاختلف الاعتبار في النفي والاثبات فلا تنافي حينئذٍ
بين الاية وبين ما علم بعض الاصفيائها ولعلك تتفطن مما تلونا عليك ان اختصاص
علم الغيب بالله تعالى انما هو من جهة الغيب بالمعنى المذكور لا من جهة نحو العلم اعني
العلم الذاتي المختص به تعالى وكيف يكون من هذه الجهة وهو باطل صريح اما اولا فلان
الاختصاص لو كان من جهة العلم الذاتي مقصودا لكانت خصوصية الغيب في كل حصر
بلغاة بل مخلة لان العلم الذاتي مطلقا سواء تعلق بالغيب او بالشهادة من مختصات
الله تعالى وليس للممكن الا العلم العطائي فلو كان الاختصاص من جهة العلم الذاتي
لكفت خصوصية الغيب في الواقع واوهمت بعدم الاختصاص بالنسبة الى الشهادة
مع وجود منشأ الاختصاص فيها ايضا واما ثانيا فلان العلم الذاتي كما هو مختص بالله تعالى
كذلك العلم العطائي مختص بالممكن بل كل جزئي منه مختص بكل ما يستعده ويصلح
من فرد الممكن فلو كان الحصر بنحو العلم لتحققت الحصور غير متناهية فالتخصيص بحصر
من جملتها ترجيح بلا مرجح واما ثالثا فلان اختصاص العلم الذاتي به تعالى من اجلى
البديهيات فالاخبار به وان افاد في دليل مطلوب اذا وقع جزء له لكنه ههنا في محل الخطاب
لا يفيد فائدة اصلا على ما لوحنا اليه سابقا في مثل هذا المقام واما رابعا فلان قاعدة
رجوع نفي المقيد الى القيد تقتضي نفي الغيب في قوله تعالى قل لا يعلم من في السموات
والارض الغيب الا الله مثلا فنفي العلم الذاتي يكون خلاف القاعدة نعم لو قيد قوله لا يعلم

بقوله بالعلم الذاتي لكان لهذا النفي وجه معقول وتقدير القيد بلا قرينة مرجحة غير صحيح

وثالثا خامسا فلان الآية المذكورة لما كانت من آيات التوحيد والصفات وكانت نصا في مضمونها المتبادر لكانت محكمة لا تقبل التاويل والنسخ اصلا الا ترى الى قوله تعالى والله بكل شيء عليم فانه محكم في معناه الصريح لكونه من آيات التوحيد والصفات وكونه نصا في مضمونه المتبادر فلن لا يقبل النسخ اصلا وكذا التاويل حتى لو اول احد الشيء بالموجود مستدلا بان العلم امر اضافي يقتضي وجود المضاف اليه لكان تاويله مردودا عليه جدا واما سادسا فلان المراد بالعلم لو كان علما ذاتيا لصارت الشرطية ولو كنت اعلم الغيب لاستكثرت من الخير وما مسني السوء مهملة غير مفيدة وذلك لان الجزاء لازم لعلم الغيب مطلقا سواء كان ذاتيا او عطائيا فلو خصصوا العلم بالذاتي في الشرطية ووجد العطائي في الواقع لكان الجزاء المنتفي في الواقع غير منتف فيه فلا يلزم انتفاء العلم الذاتي حتى يثبت المطلوب فتلغو الشرطية لعلك تقول انا لا نسلم ان الجزاء لازم للعلم العطائي ايضا فيقال لك ان لو تعلق العلم العطائي بالغيب لم يتعلق به باحضاره بنفسه او بصورته والا لم يكن ذلك العلم متعلقا بالغيب بل بالشهادة مع ان المراد بالغيب الغيب المطلق الذي لا يشوبه الحضور على ما تقتضيه مقابلته للشهادة في قوله تعالى عالم الغيب والشهادة وقد حققناه فيما قبل بما لا مزيد عليه فحينئذ لا يكون العلم العطائي الا حالة نورية اشراقية لها تعلق بكل من الغيوب اذ خصوصيتها ببعض الغيوب مع كونه غائبا لا يتصور الا بمشاكلة صورية تمثالية للشيء او بعلاقة علية والكل مفقود فيها بالضرورة فلا خصوصية لها ببعض دون بعض فان لو يكن لها تعلق بالكل لزم الترجيح بلا مرجح فاذن تنكشف الغيوب بالعلم العطائي فيلزم الجزاء بلا مرية ولعلك تقول قائلا ان الخصوصية اذا افقدت بالنسبة الى كل واحد من الغيوب فقد فقدت بالنسبة الى تفاصيل الغيوب ولا انكشاف على التفصيل الا بالخصوصية فذلك الحالة لا تنكشف بها الغيوب تفصيلا حتى يلزم الجزاء فيقال لك هذا انما يرد على المتفوه بواقعية تعلق العلم العطائي بالغيب ونحن انكرها فلا يرد علينا اصلا تو ان عدت قائلا ان لزوم الجزاء انما يثبت على تقدير وحدة

الدليل الخامس للاخطل

الدليل السادس للاخطل

اعترض اخر من الخصم

اعلم انه اجاب عنه

الحالة واما على تعدد ها بتعدد المعلوم فكلا يقال اذن تنكشف الغيوب بكل منها ان خصوصية
له ببعض دون بعض على ما مر فيتناكد امر انكشاف الجميع حينئذ واما سابعا فلان ارادة العلم
الذاتي في اية الحصر انما هو مبني على فهم عالمية الرسول بالغيب من قوله تعالى فلا يظهر على
غيبه احدا الا من ارتضى من رسول ولا يذهب عليك ما فيه فانك قد عرفت ان المراد
بالغيب الذي تعلق به العلم انما هو الغيب المطلق بالنظر الى موصوف ذلك العلم
والغيب الذي ليس كذلك انما يراد به ما يقتضيه مقامه من حيث السياق والسباق
وشان النزول الا ترى الى ان المراد بالغيب في قوله تعالى الذين يؤمنون بالغيب
ما لا يدخل تحت الحس وبداهة العقل في هذه النشأة عادة ان جعل صلة للايمان
والا فان جعل حالا على تقدير متلبسين بالغيب كان المراد به غيبتهم وخفائهم
وبالغيب في قوله تعالى فالصالحات قانتات حافظات للغيب هي ما تجب صيانته في
غيبة الازواج وبالغيب في قوله تعالى وما شهدنا الا بما علمنا وما كنا للغيب حافظين
هي الكيفية الواقعية للسرقة او عواقب الامور فالاول يقتضيه قوله ان ابنك سرق والثاني يقتضيه
الميثاق وهكذا ايما وقع الغيب يراد به ما تقتضيه القرائن حتى يراد بالغيب في قوله تعالى
فلا يظهر على غيبه احدا الا من ارتضى من رسول ما كان غائبا عن كل احد قبل الاظهار ويعظم
شانه من الحكم العلية والاسرار الالهية وذلك لان دخول النكرة تحت النفي والاستثناء ما
بعدها عنها يدل على العموم وان الامكان يابى عن ان يكون الشئ غائبا عنه هو صوفه بعد
اظهاره عليه لما مر وان الاضافة الى الله تعالى تدل على التعظيم والتشريف فهذا الغيب
انما هو غيب قبل الاظهار واما بعده فهو حاضر جدا فالرسول بعد ما اظهر على الغيب انما
يكون عالما ما كان غائبا لا عالما ما هو غيب في الحال فاية الاظهار لا تدل على كون الرسول
عالما بما هو غيب حالة علمه اصلا حتى يصح عليه ارادة العلم الذاتي في اية الحصر وبهذا
التقرير ظهر لك امران **الاول** ان هذه الاية كما تدل على عالمية الرسول بما هو غيب
قبل علمه كذلك تدل على معلميته به بل الدلالة الاولى انما هي فرع الدلالة الثانية وانها كما
لا تدل على عالميته بما هو غيب حالة علمه كذلك لا تدل على معلميته به بل الدلالة الاولى

الدليل السابع لابطال بيان من الخطأ

بيان ان الغيب مختلف معناه باختلاف المقام

تعيين معنى الغيب في اية الاظهار

انما هو بسبب نفي الدلالة الثانية **والثاني** ان دفع ما يترا ای ورد ده فی بادی النظر من
تعارض اية الحصر واية الاظهار بأن العلم المنفي عن غيره تعالى هو ذاتي استقلالي غير متحقق
بأعلام الغير وان العلم الثابت له عطائي غير استقلالي متحقق بأعلام الله تعالى كما
صدر من الاعلام السابقين انما نشأ من عدم فرقهم بين غيبي ايتي الحصر والاظهار
واهم الهم رعاية ما يوجب التميز بينهما من الاشارات اللفظية والمعنوية والا فقد عرفت
ان اسناد العلم الى الغيب ثبوتا للواجب بالذات وسلبا عن الممكن وعدم اباء
الامكان عن علم الحاضر ومقابلة الغيب للحضور يوجب ان يراد بالغيب معنى يأبى
عن علمه الامكان دون الوجوب الذاتي وان هو الا الغيب المطلق بالنظر الى عالمه حالة
علمه وان اظهار الممكن على الغيب لاقتضاء الامكان حضور الغيب حالة علمه به يوجب
ان يراد بالغيب ههنا ما هو غيب قبل العلم فغيب علم الغيب غيب مطلق عند عالمه
حالة علمه به وغيب الاظهار على الغيب غيب مطلق عند كل احد قبل علمه به فبين
الغيبين بون بعيد فحصر علم احدهما في ذات لا يعارض ثبوت علم الاخر لذات اخرى اصلا
فالتعارض انما يندفع باختلاف الغيب معنى في الايتين لا باختلاف العلم من حيث الذاتي
والعطائي وان كان هذا الاختلاف لازما في الواقع لاختلاف العالم من حيث الوجوب والامكان
حتى لو انتفى الاختلاف الثاني لاندفع ايضا بالاختلاف الاول ولو انتفى الاول دون الثاني
لما انقلعت ماكنته اصلا اما الاول فظاهر واما الثاني فلان الغيب في اية الاظهار اما
ان يفسر بما فسرنا في اية الحصر وهو الغيب المطلق عند عالمه حين علمه به او يفسر
بما فسر وافيها وهو ما غاب عن العباد مثلا فان كان الاول فوقوع التعارض قطعي
لا مرد له اصلا اذ بما قررنا من كون الوجوب علة موجبة لعلمه وكون الامكان على انتفاء
علمه مطلقا استقلاليا كان او غيره يختص علمه بالواجب تعالى على حسب اقتضاء
علته الموجبة والنافية اختصاصا حقيقيا مانعا عن ثبوت علمه للغير بوجه من الوجوه
فثبوت علمه للممكن ينافي الاختصاص الحقيقي جدا فمدلولا اية الحصر والاظهار يتعارضان
جدا عا ولا يجدي اختلاف نحوي العلم نفعا وان كان الثاني فلا يخلو اما ان يكون ما غاب

الدليل الثاني على دفع التعارض باستثناء الاول من الثاني

فائدة التعارض باختلاف الغيب في الايتين

عن العباد حاضر اعنده تعالی او غائبا عنه ایضا والثانی یرجع الی اول التردید الاول والاول ایضا لا یخلو
اما ان یکون حضوره سببا لعلمه تعالی به او لا یکون والاول محال ضرورة لزوم عدم استقلالیة علمه
تعالی حینئذ والثانی یرجع ایضا الی اول التردید الاول لان حضوره اذا لم یکن له دخل فی علمه تعالی
لکان الحضور کالاحضور بالنسبة الی العلم وان کان فی نفسه حضورا خارجیا یترتب علیه الاثر
الخارجی وبالجملة علی تقدیر اختلاف العلم نحوا واتحاد الغیب معنی لا تنقلع مادة التعارض
اصلا فعلم ان رفع التعارض لیس باختلاف العلم بل باختلاف الغیب بان یراد منه فی
آیة الاظهار ما غاب عن العباد وفی آیة الحصر ما غاب مطلقا عن عالمه حین علمه به ومن
هذا التقریر تستفاد ثلثة امور الاول الدلیل علی تفسیرنا المذکور للغیب وخلاصته ان ما غاب
عن العباد ان غاب عن الله تعالی لکان عالما بما غاب عنه حین علمه به وبه یحصل المطلوب
وان کان حاضرا عنده تعالی فالحضور لا یکون دخل فی علمه تعالی اصلا والا یلزم کون علمه تعالی غیر استقلالی
محتاجا الی الغیر وغیر ذلک من المفاسد واذا لم یکن له دخل فیه فالحاضر عنده تعالی یکون کالغائب
عنه بالنظر الی عدم توقف علمه تعالی علیه وما اردنا بما غاب عن عالمه الا ما لا یحتاج عالمه الیه فی تعلق
علمه به فیکون الله تعالی عالما بما غاب عنه وبه یحصل المطلوب وبالجملة علی تفسیره هو بعد تدقیق
النظر یثبت تفسیرنا ویبطل تفسیرهم بخصوصیة صورته علا انه لا یعلم العباد ما غاب عنهم لا بغیبته عنهم
کما یقتضیه تفسیرهم فلو لم یکن الله تعالی عالما به الا بحضوره عنده تعالی لم یکن عالما به حین غیبته عنه
تعالی فیستوی المعبود والعبد فی سلب استطاعة العلم بما غاب عنهما تعالی الله عن ذلک علوا کبیرا
والثانی دلیل وراء الدلائل المذکورة علی ان اختصاص علم الغیب بالله تعالی انما هو من جهة الغیب
بالمعنی المذکور لا من جهة نحو العلم والثالث ان غیبه تعالی لما کان من حیث عدم احتیاجه
تعالی فی علمه الیه مجامعا بالشهادة انقسم الی غیب محض والی غیب مجامع بها ولک ان تقول
الی غیب حقیقی والی غیب حکمی فیکون علمه تعالی بالغیب اوسع من علمه بالشهادة اذ علمه بالشهادة
علمه بالغیب ولو باعتبارین متغائرین ولیس العکس کلیا وعلی هذا قول نبی الله عیسی علی نبینا و
علیه الصلوة والسلام تعلم ما فی نفسی ولا اعلم ما فی نفسک انک انت علام الغیوب لان علیة
قوله انک الخ لما قبله لا تتصور لما لم یشمل الغیب الشهادة من الحیثیة المذکورة فما من معلوم

تفریع علی ما ذکر من التفریع الثالث

توضیح قول نبی الله عیسی علیه السلام بالتفریع الثالث

من معلومات الله تعالى الا والغيب شامل له فهذا الشمول يقتضي تعلق علمه تعالى بالغيوب كلها
فعلمه تعالى بالغيب انما يصير علما بالغيوب — اقتضاء لا باستغراقية اللام لان اللام انما هي عهدية
دالة على فرده الكامل وهو ما غاب عن عالمه حالة علمه به على ما بينا وعلى هذا يصح تفسير عالم الغيب
بعالم الغيوب اذ الاستغراقية تستفاد بالاقتضاء المذكور لا باللام بل اللام عهدية وعلة الحصر انما هي
ذو اللام من حيث هو هو مع عزل اللحظ عن شموله للافراد كما حققنا وانت بعد الاحاطة بما ذكرنا
في هذا الثالث تتفطن ان المراد بغيبه في قوله تعالى عالم الغيب فلا يظهر على غيبه الخ ما هو في
عالم الغيب لعنى ما غاب عن الله تعالى حقيقة او حكما لكن لا مطلقا بل بقرينة الاظهار واضافته
الى الله تعالى يقيد بالغائب عن كل احد وبالذي بلغت عظمته الى ما لا يدرك فلا يرد حينئذ ان
المراد بالغيب ان كان ما غاب عن كل احد فلا تصح اضافته الى الله تعالى الا بتكلف او في الملابسة
وان كان ما غاب عنه تعالى فيلغو عنوان الغيب في حصر الاظهار فان الصفات الالهية والمقامات
الباطنية التي هي من شهادته تعالى لا يظهر عليها ايضا احد الا من ارتضى من رسول اولا وولي ثانيا
بواسطته ووجه عدم الورود ظاهر وبالجملة المراد بغيبه في اية الاظهار هو ما غاب عن الله تعالى
حقيقة او حكما مما غاب عن كل احد وكان من عظائم الامور فهذا ما لم يظهر على احد كان غيبا عنه
واما بعد الاظهار يكون حاضرا عنده جدا فلا يكون الا عالم الحاضر ومعلوم ما كان غائبا الا عالم ما هو غيب
حين علمه به ولا مر له اصلا وهذا كما اذا قيل لك اظهرت عليك المجهول فانما يعني به ان ما هو مجهول
عندك قبل الاظهار جعلته معلوما لك بعده ولا يعني به ان ما هو مجهول مطلقا قبل الاظهار وبعده
اظهرته عليك والا يلزم اجتماع المتقابلين من جهة واحدة وهذا مع كونه جليا في نفسه تسبق اليه
اذهان عقلاء العوام ايضا حتى اذا قيل لهم ان فلانا يعلم الغيب باعلام الغير يتعجبون ويقولون
ان ما هو غيب فبعد اعلامه لا يكون غيبا حتى يكون الفلان العالم به عالم الغيب واذا تقرر
هذا على صحيفة خاطرك فنقول اعلم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم وان اظهر عليه كثيرا من الغيوب
ما لم يظهر مثلها على احد من العالمين اصلا لكن مع ذلك لا يصير صلى الله عليه وسلم حقيقة
عالم الغيب ولا معلمه بل انما يصير صلى الله عليه وسلم حقيقة عالم الحاضر وعالم ما كان غيبا
ومعلمه ولذا قال الله تعالى وعلمك ما لم تكن تعلم ولم يقل علمك الغيب وقال ههنا لا يظهر

على غيبه احدا الا الخ ولو قيل لا يعلم من غيبه احد الا الخ وما ذاك الا لكون غيب علم الغيب غيبا
حين علمه به دون غيب الاظهار على غيبه فصار علم الغيب حقيقة من خواص الله تعالى
بلا شبهة فاسناده الى غيره تعالى حقيقة يكون شركا بلا مرية والتعجب كل التعجب من بعض
سابقينا حيث قال دفعا للتعارض بين علمه تعالى بالغيب وبين علم غيره به انه صلى الله عليه وسلم
يعلم الغيب باعلام الله تعالى ولم يدر ان ما هو غيب حقيقة لا يعلمه احد اصلا الا باعلامه تعالى
ولا بغيره وان ما هو غيب مجازا اعني بمعنى ما كان غيبا وان يعلمه كل احد باعلامه تعالى
لكن مع عدم جواز استعمال هذا العنوان بهذا المعنى ايضا على ما سنبينه ان شاء الله تعالى
لا يندفع بهذا القول ما رام دفعه به من التعارض اذ على المجاز انما يندفع التعارض بتغير الغيب
في العلمين لا بتغير العلم بالذات وبالغير بل هذا التغير على المجاز انما يكون وفاقيا واقعيا لا اثر له
في دفع التعارض اصلا على ما قررنا فتدبر جدا جيدا ولا تسرع الى الرد والقبول فانه يحتاج الى تجربة
تام لذهن العقلاء الفحول هذا هو الاول الذي اقامني الله جل جلاله وعم نواله بتقريره
ولم يسبق اليه احد من قبلي فلله الحمد على ما علمني وخصني به واما الثاني وهو ان لا يجوز اسناد
علم الغيب اليه صلى الله عليه وسلم مجازا فتقريره ان علم الغيب لما كان حقيقة شرعية
فيما اختص بالله تعالى ولم يوجد استعماله ولو مجازا في غيره تعالى اصلا لا في كلام الله تعالى
ولا في كلام رسوله صلى الله عليه وسلم ولا في كلام الصحابة رضي الله تعالى عنهم حتى تحقق انكاره
منه صلى الله عليه وسلم وكان اكثر الناس من الخواص والعوام تتبادر اذهانهم منه الى
ما اختص بالله تعالى خص هو بمعناه الحقيقي به تعالى ولم يجز استعماله مجازا في غيره اصلا
لا مع القرائن ولا بدونها وصار مما يختص به تعالى اختصاصا كاملا صوريا ومعنويا كليهما
كما ان الرحمن كذلك مع ان التبادر فيه ليس كالتبادر فيما هنالك وليس حاله كحال
سلطان السلاطين وملك الاملاك اذ يجوز اطلاقهما على غيره تعالى اذا اضيفا ما اضيفا اليه
الى قوم من الاقوام او الى قطعة من الارض مثلا بان يقال سلطان سلاطين الروم وملك
املاك الاقليم الاول والسر فيه ان اختصاص هذين به تعالى انما هو عارضي بسبب استغراقية
اللام بخلاف ما نحن فيه اذ الاختصاص فيه ذاتي منشأه نفس الغيب بالمعنى المذكور

اعتراض على بعض السابقين

ما شرع عن بين علم الغيب وبين سلطان السلاطين وملك الاملاك

فافهم

بيان شرطية الشرط وبيان كون احد الجزاء شرطية على حرمة الشرك للفظ

الاستغراقية لامه على ما بينا وانما كانت الامور الثلثة شرطا لاختصاص اللفظ به تعالى لاختصاص
معناه الحقيقي به تعالى لان كلا منها اما علة موجبة له او امارة قوية عليه او سبب اكثري لموجبه
اما الاول فلان كل ما اختص به تعالى من الوصف فلفظه الدال عليه حقيقة يجب ان يكون مختصا به
تعالى ايضا والا فان استعمل في غيره تعالى فاما بمعناه الحقيقي او المجازي على كلا التقديرين يلزم
الشرك المنهي عنه اما على الاول فظاهر واما على الثاني فلانه وان لم يلزم شرك حقيقي يوجب
كفر مرتكبه اعني الشرك في الذات او صفة من الصفات المختصة لكن يلزم الشرك في اللفظ جدا
وهو وان كان دون الشرك الحقيقي غير موجب للكفر لكنه حرام جدا عاد والدليل عليه ان
ادم وحواء على نبينا وعليهما الصلوة والسلام لما وعدا الله تعالى بانا نشكرك اذا اتيتنا ولدا
صالحا ولم يوفا وعدهما حق الايفاء عند وقوع الشرط بتسميتهما اياه عبد الحارث مع ان العبودية
بمعناها الحقيقي ليس الا لله تعالى انكر الله تعالى عليهما بهذه التسمية اشد الانكار حيث
قال فلما اتاهما صالحا جعلا له شركاء فيما اتاهما فحكم على التسمية بما هو حرام اعني الشرك
حكما اقتضائيا واشار بجمعية الشركاء الى صيرورة تسميتهما منهجا للتسمية الاخرين باسام فيها
يضاف العبد الى اغيار الله تعالى والا فتسميتهما هذه انما توجب وحدها جعلهما شركاء له
لا شركاء فعلم بالحكم الاقتضائي واشارة الجمعية ان كل تسمية فيها اضافة العبد الى غير الله تعالى
شرك والشرك مطلقا حرام لكونه ظلما باطلاق قوله تعالى ان الشرك لظلم عظيم وان كان الحقيقي
منه اعظم ظلما وحرمة من اللفظي والظاهر انهما لكمال ايمانهما يعصمان عن عناية معنى حقيقي
مختص به تعالى من العبد فحالتهما قرينة دالة على المجاز ولما حكم الله تعالى على التسمية بالشرك
مع تحقق المجازية فيها علم ان الشرك انما هو في التسمية وحدها لا في الحقيقة ومعلوم ان
خصوصية التسمية في تحقق الشرك فيها ملغاة لكون الحكم به معللا باضافة ما معناه الحقيقي
مختص بالله تعالى الى غيره تعالى لا تعبديا مما لا يعقل علته اصلا فثبت ان كل لفظ يختص
معناه الحقيقي بالله تعالى يلزم منه الشرك على ارادة المجاز ايضا اذا نسب الى غيره تعالى
وهو المطلوب وان لم يطمئن قلبك بما قررنا ما لو تستانس بما يساعده من اقوال العلماء عد
فاستمع لما يتلى عليك انه ورد في الجلالين هو الذي خلقكم من نفس واحدة ادم وجعل

فائدة في عبارات دالة على حرمة الشرك للفظي

منها زوجها حواء ليسكن اليها ويألفها فلما تغشاها جامعها حملت حملا خفيفا فمرت به ذهبت
وجاءت لخفته فلما اثقلت بكبر الولد في بطنها واشفقا ان يكون بهيمة دعوا الله ربهما لئن اتيتنا
ولدا صالحا سويا لنكونن من الشاكرين لك عليه فلما اتاهما ولدا صالحا جعلا له شركاء في قراءة
بكسر الشين والتنوين اى شريكا فيما اتاهما بتسمية عبد الحارث ولا ينبغي ان يكون عبدا الا لله وليس
باشراك في العبودية لعصمة آدم وروى سمرة رض عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لما ولدت حواء طاف بها
ابليس وكان لا يعيش لها ولد فقال سميه عبد الحارث فانه يعيش فسمته فعاش فكان ذلك من وحي
الشيطان وامره رواه الحاكم وقال صحيح والترمذي وقال حسن غريب انتهى وفي الجمل حاشية الجلالين
وليس الجعل المذكور باشراك لله بل هو شرك في التسمية وهذا لا يقتضي الكفر انتهى وفي شرح الفقه الاكبر
لعلي القاري رح اما ما اشتهر من التسمية بعبد النبي فظاهره كفر الا ان اراد بالعبد المملوك انتهى وفي شرح المشكوة
له رح ولا يجوز نحو عبد الحارث ولا عبد النبي ولا غيره بما شاع بين الناس انتهى وفي شرح المنهاج
لابن حجر المكي رح ويحرم ملك الاملاك لان ذلك ليس لغير الله وكذا عبد النبي وعبد الكعبة
او الدار او علي او الحسن لايهام التشريك انتهى لعلك تقول على التقرير المذكور يلزم ان
لا يجوز اضافة العبد الى ما لكه في غير التسمية ايضا مع انها جائزة بالاتفاق فيقال لك ان هذا الجواز
انما هي لخصوصية بعارض لشرك والكفر وبه حلت الذلة الكاملة في اهانيه في معنونهم وعنوانهم
كليهما فهذا الجواز لا يعارض عدمه بحسب العزيمة اصلا وجملة الكلام في هذا المقام ان اختصاص
معنى حقيقي للفظ بالله تعالى علة موجبة لاختصاص ذلك اللفظ به تعالى عزيمة ولا يجوز
استعماله في غيره تعالى مجازا اصلا الا محتفا بالقرائن ولا معرى عنها فانها سيأتي في لزوم الشرك
اللفظي وان كان الثاني مما فيه مظنة الشرك المعنوي ايضا وبهذا يظهر لك قصور فيما مر من
شرح المنهاج فافهم واستقم واما الثاني فلانه لما اتفقت الحجتان الاصليتان الكتاب والسنة على
استعمال علم الغيب في الله تعالى وترك استعماله في غيره مطلقا بانهما استعملاه فيه تعالى
ولم يستعملا في غيره اصلا بل قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لجويرية او جويريتين حين
قالت في غنائها وفينا نبي يعلم ما في غد دعي هذه وقولي الذي كنت تقولين وفي رواية اما هذا
فلا تقولي هذا لا يعلم ما في غد الا الله فانكر صلى الله عليه وسلم عليها استعمال علم الغيب في

اعلم ان من وجوه
اظهار قصور في عبارة الشرح المنهاج من شرح المنهاج
بيان كون احوال الاخرة الشرك اللفظي قوله

غيره تعالى انكارا مطلقا من غير شرط ثم لو يوجد من صحابي ما يخالف هذا الانكار للمطلق
من استعماله علم الغيب في غيره تعالى اصلا لا مع القرينة الصارفة ولا بدونها مع سعة مجاري
المجازات في محاورات الصحابة رضي الله عنهم علم ان استعماله في غيره تعالى لا يجوز اصلا فاذكر
من الاتفاق والانكار المطلق وعدم وجدان المخالفة امارة قوية على عدم الجواز لعلك تقول لا نسلم
ان الانكار مطلق فيقال لك لو لم يكن الانكار مطلقا بل كان متعلقا بقولها من حيث كونه
مطلقا معرى عن القرينة الصارفة لما امرها رسول الله صلى الله عليه وسلم بترك حمقالتها
بالكلية واشتغالها بمقالات كانت تقولها قبل بل قال مثلا اذا قلتها فلا تكتفي عليها بل اضمم
اليها باعلام ربه كيف ولو كان امره صلى الله عليه وسلم متعلقا في الواقع بقولها من حيث
اطلاقها مع جوازه في صورة تقييده بقرينة صارفة لوقع القصور والاخلال في التبليغ ولا يجترى
على التزامه مسلم ابدا فان عدت وقلت يجوز ان يكون هذا الانكار منسوخا قلنا لو سلم لنقل
الينا من صحابي ما يدل على نسخه ومجرد الجواز انما يؤثر في العقليات دون النقليات هذا
واما الثالث فلانه قد تقرر في اصول الفقه ان السبب الاكثري الذي يكون اقتضائه اكثر
الى مسببه يقوم مقام مسببه في ترتب حكمه عليه وهذا هو الاصل الذي تبتني عليه مسائل
كثيرة منها النوم فانه لكونه سببا اكثريا لخروج الريح قام مقامه في نقض الوضوء ومنها الخلوة الصحيحة
فانها لكونها سببا اكثريا للجماع قامت مقامه في ايجاب كمال المهر وهكذا مسائل كثيرة اخر
قد ترتبت الاحكام فيها على الاسباب مع كونها في الواقع احكاما للمسببات لاجل اقتضائها
الاكثري اليها اذا انتقشت هذه المقدمة على صحيفة خاطرك فاعلم ان اللفظ اذا كان حقيقة
للمعنى كان سببا لتبادر الذهن اليه عند عراء القرينة جدا اذ هو امارتها فلفظ عالم الغيب لما وقع
على نهج تبادرت عنه الاذهان الخاصة والعامة الى ما هو حقيقة شرعية فيه مما اختص بالله
تعالى لكان سببا اكثريا لتبادرها الى المختص به تعالى لكن سببيته لتبادر الاذهان الخاصة
انما تكون مخصوصة بعراء القرينة وسببيته لتبادر الاذهان العامة تكون عند عراء القرينة
واقترانها كليهما لان هذه الاذهان كاذهان الانعام لا يقفون على احكام القرائن الصارفة
من انها تغير الالفاظ من معانيها الاصلية الى معان غير اصلية وانها تمنع ارادة الاصلية

اعتراض وجواب

اعتراض وجواب سابق

مادام وجودها لاسيما فيما نحن فيه اعنى عالم الغيب فانه رسخ فى تلك الاذهان معناه الاصلى
المختص به تعالى من حيث انها صارت مقترنة على تبادرها منه اليه ومن عادات العوام
ان مايرسخ فى ذهنهم لايزول الا بعسر فعند رسوخ معناه الاصلى فيها على الحيثية المذكورة
وعدم وقوفها على احكام القرينة الصارفة يغلب اقتضاء الرسوخ على اقتضاء القرينة فتتبادر
تلك الاذهان منه اليه ولا اقل من ان تكون مستعدة للتبادر وبالجملة بسبب
استعمال علم الغيب فى غيره تعالى يتحقق الشرك او تهيأه القريب فى المواد العامة
بحسب موارد استعماله مجازا ولاشك ان المواد العامة اكثر من المواد الخاصة هكذا
موارد استعماله مجازا اكثر من مورد استعماله حقيقة فلفظ عالم الغيب حين استعماله
مجازا فى غيره تعالى يكون سببا يفضى الى الامر المردد الذى هو حرام اعنى الشرك او تهيئه
القريب افضاء اكثر بكثير من افضائه الى عدمه فيكون حراما ايضا بالامرية وذلك ماردناه
فظهر ان لكل من الامور الثلثة المذكورة فى الشرط دخلا مستقلا فى ترتب الجزاء اعنى اختصاص
لفظ علم الغيب بالله تعالى كاختصاص معناه الحقيقى به فلا محالة عند اجتماعها يترتب
ذلك الجزاء عليها ترتب اللزوميا لايعترى به احتمال التخلف ايضا فلذا جمعناها فى الشرط
ورتبناه على جميعها واذ قد تحقق بالكتاب والسنة والاصل المتقرر عند الجماعة ان لايجوز
اسناد علم الغيب الى غيره تعالى وان كان مع الف قرينة صارفة عن معناه الحقيقى تبين
ان تجويز بعض المهرة السابقين هذا الاسناد مما لايصح به الاحتجاج على صحة هذا الاستناد
فى نفسه اصلا فانه اما وقع منهم لاجل ضرورته فى مقام ضاق فيه بيان المقصود الا به او
لاجل غفلتهم عند هذا التجويز عن موجبات عدمه وعلى الكل لايصح الاحتجاج به كما لايخفى هذا
بحسب جلى النظر واما دقيقه فيحكم بانهم انما اسندوه الى غيره تعالى حقيقة بامرين الاول
زعمهم بان كل شئ حاضر عند الله تعالى وليست له غيبة عنه وعلى هذا فسروا غيب علم الغيب
بما غاب عن العباد ومرجعه بالحقيقة هو القسم الذى اراده البيضاوى رح من هذا الغيب
وتقريره ان البيضاوى رح لما اراد تفسير الغيب فى قوله تعالى الذين يومنون بالغيب
وعلم انه الذى تعلق به علم المومنين مع ان علم الغيب مختص بالله تعالى كما قال تعالى

فان تجويز بعض المهرة السابقين هذا الاسناد مما لايصح به الاحتجاج على صحة هذا الاستناد

بيان سبب خطاء بعض المهرة السابقين

وعنده مفاتح الغيب لا يعلمها الا هو فسر الغيب بالمعنى الاعم اولا بقوله والمراد به ما لا يدركه الحس ولا يقتضيه بداهة العقل انتهى ثم قسمه الى قسمين قسم اراده من الغيب في اية الحصر وقسم اراده منه في قوله تعالى الذين يومنون بالغيب حيث قال وهو قسمان قسم لا دليل عليه وهو المعنى بقوله تعالى وعنده مفاتح الغيب لا يعلمها الا هو وقسم نصب عليه دليل كالصانع وصفاته واليوم الاخر واحواله وهو المراد به في الاية انتهى فالقسم الاول لتضمنه على ما يقتضي كون الغيب غيبا بالنسبة الى العباد دون الله تعالى اعني ثلثة امور الخفاء الذي يقابل الظهور ولا يتحقق الا بالنسبة الى العباد لكون جميع الاشياء ظاهرة عليه تعالى ونفي ادراك الحس واقتضاء بداهة العقل الذي يتبادر منه كون المدرك ذا حس وبداهة عقل وانتفاء دليل الذي لا يتصور الا بالنسبة الى العباد فان الله تعالى ذو حكمة متقنة واسباب محكمة لا يظهر على عبد من عباده شيء الا هو يعلم دليله هو اما حكمته او سببه يكون مرجعا لما غاب عن العباد ومبتنيا كابتنائه على زعمهم المذكور كما لا يخفى على الناظر الحديد ولا شك ان هذا المعنى لا يابى عن ان يحصل علمه للممكن اصلا والثاني زعمهم بان كون الرسول عالم الغيب مدلول قوله تعالى عالم الغيب فلا يظهر على غيبه احدا الا الى اخره اذ ما مر من معنى الغيب مما لا يابا عن علمه الممكن حتى تحمل كلمة غيبت في القول على المجاز فلم تتم هذا الزعم مع ذلك الزعم وما يبتنى عليه على صحائف خواطرهم ثم التفتوا الى ايات الحصر فوجدوها حاكمة بان علم الغيب منحصر في الله تعالى البتة والاجل

اي المحسوس بالذات او بالواسطة ما يدرك به بطريق الضرورة ما يجرد النوجه او بانضمام امر اخر سوى الحس الظاهر كالعلوم الثلاثة المحسوس الظاهر والعقل والخبر الصادق جعل الاسباب والعقل والخبر راجعا الى الحس لان

عبد الحكيم يورح العقل من تقديم الظرف دليل على ان المراد بنفيه الغيب الذي لا دليل عليه وحمله على ان المراد تخصيص مطلق الغيب به وان غيره انما يعلم بها علامة مما

الاسباب فان الصنائع عساس سوق الاسقا من ينفي العلم بالغيب عساس الا تعالى مطلقا حاشية العلامة عبد الحكيم عليه على تفسير البيضاوي رحمه الله تعالى

دفع التعارض الى سبيلين الاولى سبيل كثير منهم وهى ان يراد بعلم الغيب ما بالذات عند اسناده
الى الله تعالى وما بالغير عند اسناده الى غيره فالحصر ونفيه باعتبارين والثانية سبيل الاقل
الشاذ منهم وهى ان لام الغيب استغراقية فالحصر من حيث استغراق افراد الغيب ونفيه من
حيث بعضها وقد عرفت ان كلا من هاتين السبيلين انما هى بناء الفاسد على الفاسد اذ ليس
بين الآيتين تعارض اصلا هى ما بينا والزعم بان كل شئ حاضر عنده تعالى وليست له غيبة عنه
زعم فاسد فان العالم قبل وجوده غير حاضر عنده تعالى وانما الحاضر عنده علمه لا نفسه وغيب
علم الغيب انما هو صفة المعلوم دون العلم نعم العالم قبل وجوده ظاهر عليه تعالى غير خفى عنه
اصلا لكن الغيب ليس مقابل الظهور حتى يكون بمعنى الخفاء وانما هو مقابل الحضور الذى
ليس نفس الظهور ولا ملازما له فانهما وان كانا متلازمين فى علم الممكن لتوقف على حضور المعلوم لكنهما
ليسا بمتلازمين فى علم الله تعالى واذ قد فسد الزعمان فما ظنك بفساد فرعهما من التفسير وسبيل
النجاة وقد ابطلنا فى الدرس السالف كلا من هذه الامور الثلثة ابطالا مستقلا فلا نزيد عليه
وذكرنا هنالك حاصله ان علم الغيب لما انحصر فى الله تعالى بسبب الغيب لا بسبب نحو
العلم فعلمه تعالى انما يستغرق جميع الغيوب لشمول الغيب اياها لا الاستغراقية اللام فمن فسر علم الغيب
بعلم الغيوب مثلا فانما هو بناء على الاستغراق الاول دون الثانى فانه باطل جدا فلو كان كلام
احد من الاعلام السابقين دالا على الثانى دلالة مطابقة لا يسع بها هذا التاويل فهو مردود عليه
بلا مرية كيف واعتبار استغراقية اللام انما هو بعد اعتبار عهديتها باتفاق الاصوليين فما دامت
القرينة موجودة على عهديتها لا تحمل على الاستغراقية ابدا وقد بينا القرائن عليها فلا تحمل على الاستغراقية
اصلا فهذه السبيل الاولى مما لا يميل اليه ذو فهم سليم وطبع مستقيم نعم اذا كان كلام موثوق به
دالا على حصر عالم الخفى فى الله تعالى لكانت استغراقية اللام ثابتة جدا لانه ليست ههنا قرينة
تدل على العهدية بل ههنا قرينة تدل على عدمها اذ لا يمكن ان يراد بالخفى فرده الكامل بالنظر
الى عالمه اعنى ما هو خفى عند عالمه حين تعلق علمه به فانه لا يصلح حينئذ شيئا فى الواقع
للصداقية عالم الخفى اصلا لان الله تعالى لا يخفى عليه شئ فالخفاء لا محالة انما يكون بالنسبة الينا لا
بالنسبة الى العالم فكل احد منا يكون عالما وما هو خفى عند الآخر ويكون من هو عالم بما هو خفى

عند الاكثرين من الاسرار والحكم احق بان يطلق عالم الخفى عليه فلا ينحصر عالم الخفى فى الله تعالى اصلا
الا بحمل اللام على الاستغراق بخلاف عالم الغيب اذ يتصور ارادة فرد الغيب الكامل الذى لا يجامع حضورا
بالنسبة الى العالم وقد سبقت منا القرينة الموجبة له فتتعين اللام ههنا للعهد الذكرية بلا مرية فعالم
الخفى ان انحصر فى الله تعالى فانما انحصاره باستغراقية اللام دون نفس مفهوم الخفى اذ يكون
غيره تعالى ايضا عالما بالخفى حقيقة بخلاف عالم الغيب فان حصره انما هو بنفس مفهوم الغيب
لا باستغراقية اللام ولهذا لا يكون غيره تعالى عالما بالغيب حقيقة اصلا وجملة الكلام فى هذا المقام
انه قد اشتبه عليهم الغيب بالخفاء والحضور بالظهور فلذا خلطوا بينهما وحكموا على احدهما بحكم الآخر
ثم لما وقعوا بذلك فى ورطة التعارض اتخذوا فى الخلاص ما يوقعهم فى ورطة اخرى فانقلت
اليس مسند وعلم الغيب الى رسول الله صلى الله عليه وسلم من المهرة السابقين الذين كلامهم
حجة قلت بلى ولكن الحجة حقيقة منحصرة فى الكتاب والسنة والاجماع والقياس وكلامهم انما
يكون حجة لدلالته على واحد منها فاذا كان مخالفا لما هو حجة حقيقة سقطت عنه الحجية من
حيث الدلالة ايضا فلا يعتمد على احد منهم فيما ذكر لمخالفته ما هو حجة حقيقة بل وفى غير ما ذكر ايضا اذا كان
مخالفا لها ولذا قال الذهبى فى ميزان الاعتدال فى ترجمة هشام بن عمار كل احد يوخذ من قوله ويترك
الا رسول الله صلى الله عليه وسلم انتهى فلذا لا يحل الاقدام فى تخريج جواب مسئلة الا لمن رزق
ملكة التمييز بين الحق والباطل ومعرفة كاملة بالمتيقظ والغافل وقوة الميل عن الاعتساف الى
مسلك الانصاف ولاجل هذا ثار الفساد فى الدين اذ الفه فيه كثير من ابناء زماننا من غير بلوغ
الى معشار من هذه المراتب وبالجملة هولاء المهرة وان كانوا ائمة العلم او قريبين منهم لكن زلت اقدامهم
فى هذا المقام وان كانوا مصيبين فى كثير من المرام والصواب فى هذا المقام ان اسناد علم الغيب
الى رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يجوز اصلا لا حقيقة ولا مجازا اما الاول فبالكتاب والسنة
وهذا ظاهر بعد ما تبين لك من معنى الغيب وهو فرده الكامل الذى لا يجامع حضورا بالنظر
الى عالمه حين تعلق علمه به واما الثانى فبالكتاب والسنة والاصل الكلى المتفق عليه وكل
ذلك واضح بما قررنا لك ثم ان اشتريت على من يد التبيان فاسمع ان ههنا ثلثة دلائل اخر على
المطلوب الاول ان قوله تعالى عالم الغيب والشهادة يدل دلالة واضحة على مقابلة الغيب

فان قلت

السوال والجواب

ذكر ثلثة دلائل اخر على المطلوب

للشهادة وكون الشهادة ههنا شهادة بالنظر الى عالمه انفاقي فلا بد ان يكون الغيب ايضا غيبا بالنظر الى عالمه و
لا تفوت المقابلة ويلزم كون امر واحد غيبا وشهادة وهو يوجب لغوية احدهما او اذ قد تقرر ان الغيب ما هو غيب
عند عالمه وحاصله بعد ما قرر ان هذا الغيب يستحيل علمه الا لمن هو علة موجدة له فانه ذا العلاقة لا بحادثة تحصل له
خصوصية بها ينكشف الغيب حالة غيبته والعلة الموجدة منحصرة في الله تعالى وغيره ان كان داخل فدخله انما يكون
دخل الواسطة الذريعة لا دخل الموجد فلا يعلم الغيب الا الله تعالى وهو المطلوب ولا يخفى عليك ان هذا الدليل
انما يبطل اسناد علم الغيب الى الغير حقيقة لا مجازا والشيخ ان الله تعالى لما حصر في كتابه المجيد علم الغيب في ذاته
العلية ولم يسنده الى الغير وان مجازا وذكر في بعض المقامات احدى كلمتيه متحاشيا عن الاخرى مع صلوح المقام
لديها حيث قال في مقام وعلمك ما لم تكن تعلم ولم يقل وعلمك الغيب وقال في مقام اخر علم الغيب فلا يظهر
على غيبه احدا الا الخ ولم يقل عالم الغيب فلا يعلم من غيبه احدا الا الخ علم دلالة واشارة ان الله تعالى امرنا باسناده
اليه تعالى اعتقادا واطلاقا ونهانا عن اسناده الى غيره كذلك وان مجازا فكانه قال اسندوا علم الغيب الى الله
في الاعتقاد والاطلاق كليهما ولا تسندوا الى غيره ابدا وان مجازا وبه يثبت المطلوب كيف وكتاب الله تعالى
مشحون بامثال هذه الدلالة والاشارة مما ثبت به المطالب ولاجل ذلك قال تعالى ما فرطنا في الكتاب من شئ وقال
تعالى ونزلنا عليك القرآن تبيانا لكل شئ وقال عمر بن الخطاب رضي الله عنه حسبنا كتاب الله عند جماعة من الصحابة
في مرض وفاة رسول الله صلى الله عليه وسلم حين ما طلب صلى الله عليه وسلم قرطاسا ليكتبه لئلا يضلوا بعده وقد
قر صلى الله عليه وسلم مقالته هذه واما عدم قناعة بعض الصحابة عليها فلاجل حرصه على العلم الصريح لغرض من
الاغراض فلو كان الاسناد المجازي الى الغير جائزا لما اكتفى الله تعالى في كتابه على ما اكتفى عليه من نهي الاسناد الحقيقي الى
الغير وعدم الاسناد المجازي الى الغير في كتابه كله والتحاشي عنه مع ذكر احدى حاشيتيه وصلوح المقام للاخرى بل بين
جوازه صراحة او غير صراحة في كتابه لئلا يقع التفريط في كتابه والقصور في تبيان كل شئ والفتور في كفايته عند
كل حاجة لا سيما اذا كان الاكتفاء على ما ذكر يدل على عدم الجواز فان السكوت في تجويز شئ مع ارتكاب صنيع يخالفه
ناطق بعدم جوازه اما سمعت ما هو المسلم عند الحنفية ان السكوت في معرض البيان بيان فاذا ثبت عدم الجواز
بالدلالة والاشارة القرآنية فمجرد الاحتمالات التركيبية لا تضر اصلا اذ لو تحققت الاحتمالات بدلالة واشارة اخرى
لما اضرت حقيقة اذ لا يثبت بها الجواز قط لما ان الحاظر مقدم على المبيح عند المعارضة فاذا كانت تلك الاحتمالات
مجردة عن الدلائل لما اضرت صورة ايضا كيف ولو كانت الاحتمالات المجردة مانعة عن ثبوت المدعى لما ثبت مطلوب

دلالة او اشارة وهذا كما ترى ممن اوتى قوة اسلامية وفراسة ايمانية وسلامة طبعية يقنع بهذا الدليل جدا والذي يظهر من حاله ان كان نبيا اوضوءا او عندا ومن هذا الدليل يستنبط لك دليل آخر على تفسير الغيب فانه لو كان الغيب بالمعنى الذي فسروه به لما تحاشى الله تعالى عن القول علمناك الغيب في القرآن فلا يعلم من غيبه فتدبر جدا جيدا والثالث ان استعمال الصلوة بالاجمعية الغير في غير الانبياء والملائكة مكروه قال علي القاري في شرح الفقه الاكبر وفي الخلاصة وغيرها ان في الاجناس عن ابي حنيفة ولا تصلي على غير الانبياء والملائكة ومن صلى على غيرهم لا على وجه التبعية فهو غال من الشيعة التي تسميها الروافض انتهى ومفهومه ان حكم السلام ليس كذلك ولعل وجهه ان السلام تحية اهل الاسلام ولا فرق بين السلام عليه وعليه السلام الا ان قول علي عليه السلام من شعار اهل البدعة فلا يستحسن في مقام المرام انتهى وانما الكراهة لكونها شعار الرهما وان كانت شعاريتها انقضت فان شعاريتها انما هي من جانب الناس بتخصيص استعمالها من حيث خصوصية لا تبعية الغير لا من حيث مطلق لفظها ولا من حيث معناها فاذا بلغ استعمالها في غير من هي شعار له درجة الكراهة مع انقضية شعاريتها فاستعمال عالم الغيب في غير الله تعالى لكون شعاريته له تعالى اكمل من حيث انه تعالى اهتم بنفسه بتخصيص معناه الحقيقي به وأعلم استعماله في غيره مطلقا في كلامه وكلام رسوله صلى الله عليه وسلم وأحاديث مبادرة اذهان اكثر الخواص فضلا عن العوام منه اليه بلغ حد الحرمة وعدم الجواز جدا وبالجملة عالم الغيب يختص به تعالى بدلالة الاختصاصين المعنوي والصوري كما ان الرحمن كذلك فمن انكر اختصاصه الصوري فقد اخطأ خطأ كبيرا هذا ولقد اسبغنا الكلام في هذا المقام اذ ههنا قد زلت الاقدام واختلفت الاقوام ولم يات احد بما يشفي العليل ويروي الغليل بل سلك البعض مسلك الغواية وتم يريد من الله بالعناية ولذا اغبرت العقائد واحمرت المفاسد وهجمت اسواق العلم عنا وهجمت اسواق الجهل فسادا وغلبت جنود الاوهام على الناس حتى ازالت عنهم الاستيناس فلما تراكمت الاقوال وتراجمت الاحوال نصبني الله سبحانه تبيانا لما علمنيه وخصني به في هذا الباب فابرزت ما افاض علي من فصل الخطاب مميزا للقشر عن اللباب لعل الله تعالى يهديهم الى سواء السبيل ويخرجهم من الهلاك الوبيل ثم لما خرج الفياض الذي مناه مطلوبي تحقيق غيب المصطفى من ستر الخفاء الى ساحة الظهور المجتبى سميته بالتحقيق المجتبى في غيب المصطفى وكان هذا في اواخر شهر رجب من شهور سنة عشرين وثلثمائة والف من الهجرة النبوية على صاحبها اكمل الصلوة والتحية وآخر دعوانا ان الحمد لله رب العالمين والصلوة على رسوله نبي الخلق العظيم وعلى آله واصحابه نبي الفضل الجسيم وانا العبد الراجي غفران ربه الهادي عين القضاة الحميد آبادي عامله الله بلطفه الهادي

(بكمه الباري عن ضرر العاد في العواقب والمبادي)

تمام شد

دليل آخر على تفسير الغيب

ترجمت